

Distr.: General
28 March 2018
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية
حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام
الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة من الاتحاد الروسي تتضمن توضيحا للحالة الحقيقية
فيما يتعلق بقضية سكريبال (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. نيينزيا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة مذكرة لتوضيح الحالة الحقيقية فيما يتعلق بقضية سكريبال

١ - في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، صرحت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، في كلمة ألقته أمام مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، بأنه "من المحتمل جدا" أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولاً عن القيام، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨ في سالسبيرى، بتسميم سيرغي سكريبال، وهو عقيد سابق في الإدارة الرئيسية للاستخبارات بوزارة الدفاع في الاتحاد الروسي وعميل مزدوج، وابنته، يوليا سكريبال، باستخدام العامل المثير للأعصاب الذي حدده الجانب البريطاني بوصفه المادة أ - ٢٣٤.

وزعمت المملكة المتحدة علناً أن روسيا تخفي جزءاً من ترسانتها من الأسلحة الكيميائية وأنها استخدمتها، مدعية بالتالي أن روسيا انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية) - وهي إحدى أكثر المعاهدات المتعددة الأطراف فعالية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، التي أيدتها روسيا منذ البداية. وبهذا الادعاء، لم تستهدف المملكة المتحدة روسيا فحسب، وإنما أيضاً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكل العمل الجبار الذي أنجز في إطارها، بمشاركة جهات منها المملكة المتحدة، على مدى العقدين الماضيين.

وطبقاً للمادة الثالثة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قام الاتحاد الروسي بالإعلان الكامل عن مخزونه من الأسلحة الكيميائية. وهذه المعلومات دققتها وتحققت منها أفرقة مفتشين من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه المنظمة، بصفتها الهيئة الدولية المختصة، أكدت رسمياً أن المخزون الروسي من الأسلحة الكيميائية قد دمر بكامله.

٢ - وأمام هذه الاتهامات الخطيرة، بعثت السفارة الروسية في لندن مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية البريطانية، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلبت فيها السماح بالاطلاع على المواد المستخدمة في التحقيق، بما فيها عينات من المادة الكيميائية التي كشفها المحققون البريطانيون، وذلك حتى يتسنى أن ينظر فيها خبراء في إطار تحقيق مشترك.

وهكذا اقترحنا التصرف وفقاً للفقرة ٢ من المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تنص على أن للدول الأطراف في الاتفاقية أن تحل، عن طريق تبادل المعلومات والمشاورات فيما بينها، أي مسألة قد تثير الشك في الامتثال لهذه الاتفاقية الدولية. ووفقاً للمادة التاسعة، كانت روسيا ستكون على استعداد للرد على أي طلب من المملكة المتحدة في غضون ١٠ أيام.

ومن المؤسف أن الجانب البريطاني، بدلاً من التقيد بالمعايير القانونية الدولية القائمة، اختار أن يسيء دون استحياء هذه المسألة.

٣ - فقد طلبت رئيسة الوزراء البريطانية عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ لمناقشة الحالة. وتحسباً لأي تلاعب، أصرت روسيا على أن تكون جلسة مجلس الأمن مفتوحة.

وليس من الواضح ما يحاول الجانب البريطاني أن يحققه بطرح الأمر على نظر مجلس الأمن، الذي ليست له أي ولاية فيما يتعلق بهذه المسألة. لكن من الواضح أنه لا جدوى البتة من مناقشة هذه المسألة، حتى تقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإصدار استنتاجاتها وإصدار تقييم للحادث الذي وقع في سالسبيرى - مما يشمل تبيان ما إذا كان العامل المثير للأعصاب استخدم فعلا، وإذا كان قد استخدم، تبيان المصدر المحتمل للمواد الكيميائية المحددة، والتدابير المتخذة لمساعدة الضحايا ومسوغات اتخاذ هذه التدابير.

٤ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨، بعثت رئيسة الوزراء البريطانية، بعد أن هدأ روعها على ما يبدو، رسالة إلى أحمد أزوجو، المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي عممها على الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، وهي رسالة دعت فيها رئيسة الوزراء الأمانة الفنية إلى إجراء استعراض مستقل للتحقيق البريطاني في حادث سالسبيرى.

ووفقا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٨، وعطفا على رسالة رئيسة الوزراء البريطانية، دعا الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خبراء الأمانة الفنية لهذه المنظمة إلى المجيء إلى المملكة المتحدة لإجراء استعراض مستقل للاستنتاجات التي توصل إليها مختبر بورتون داون البريطاني بشأن حادث سالسبيرى. ووصل الخبراء إلى المملكة المتحدة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨.

وتتطلع روسيا إلى صدور تقرير رسمي مفصل عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن قضية سكريبال من جميع جوانبها. ومنتظر أن تجري الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقات شاملا ومستقلا يتم فيه الامتثال لجميع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٥ - وإن لدى روسيا قائمة ما فتئت تكبر من الأسئلة بشأن الجوانب القانونية والعملية. وإننا سنلح في التماس الحصول على أجوبة على هذه الأسئلة من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتعلن روسيا أنها لم تستخدم أي سلاح كيميائي ضد المملكة المتحدة. ويتعين اعتبار الاعتداء على سكريبال وابنته باستخدام مواد كيميائية سامة عملا إرهابيا. وبما أن يوليا سكريبال هي مواطنة روسية، وهي إحدى ضحايا الحادث، فإننا نطلب أن يتعاون معنا الجانب البريطاني وفقا للمادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وإننا نلتمس أجوبة على الأسئلة التالية:

أين وكيف جمعت العينات من سيرغي ويوليا سكريبال ومن قام بذلك؟ وكيف تم توثيق كل ذلك؟ وما هي الجهة التي يمكنها الإشهاد على موثوقية البيانات المجمعة؟ وهل امتثل في إجراءات جمع الأدلة لجميع مقتضيات تسلسل حفظ العينات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟

وهل اتبع الجانب البريطاني أسلوب التحليل الطيفي أو أساليب أخرى ليكتشف بسرعة فائقة العامل الكيميائي - أي عامل نوفيتشوك كما يسمى في الغرب - الذي استخدم كما زعم؟ ونحن نعلم أنه، للقيام بذلك، يلزم أن تتوفر عينة قياسية من العامل.

وكيف يمكن التوفيق بين هذا التسرع في إطلاق الحكم والبيانات الرسمية الصادرة عن سكوتلانديارد التي تشير إلى أن الأمر يحتاج إلى أسابيع، إن لم يكن شهورا، للتوصل إلى استنتاجات؟ وما هي المعلومات وعلامات الاعتلال التي دفعت إلى اتخاذ قرار بإعطاء تزيقات للضحايا - سكريبال وابنته وشرطي بريطاني؟ ألم يكن هذا ليؤدي إلى مضاعفات خطيرة وإلى تدهور لاحق في حالتهم.

وما هي التزيقات التي أعطيت لهم بالضبط؟ وما هي الفحوصات التي بررت استخدام هذه العقاقير؟

وكيف يمكن شرح التأثير المتأخر للعامل المثير للأعصاب، والأمر يتعلق بمادة ذات تأثير فوري عموما؟ ووردت أقوال بأن الضحايا سمموا في مطعم بيتزا (في سيارة، في مطار، في منزل، وهلما جرا) ولذلك، فماذا حدث حقا؟ كيف انتهى بهم الأمر في مقعد بمنزته في وقت غير محدد بعد ذلك؟

إننا بحاجة إلى تلقي توضيح للاتهامات التي لا أساس لها التي تورط على وجه التحديد روسيا في قضية سكريبال، في حين أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة والسويد وتشيكيا بذلت جهودا أيضا لاستحداث عامل نوفيتشوك، كما يسمى في الغرب؟ وقد نشرت نتائج جهودها الرامية إلى استحداث عوامل سمية جديدة من هذا النوع في أكثر من ٢٠٠ من المصادر المفتوحة في البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي.

٦ - وحتى من الناحية الإنسانية البحتة، ليست أعمال لندن سوى أعمال وحشية. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٨، استنادا إلى الصيغة التي قدمتها السلطات البريطانية نفسها، استخدم عامل سمي في اعتداء على مواطنة روسية، هي يوليا سكريبال، على التراب البريطاني.

ويطالب الاتحاد الروسي بتقديم معلومات شاملة عن التقدم المحرز في التحقيق في حادث سالسبيرى فيما يتعلق بمواطنة روسية (أرسلت السفارة الروسية في لندن مذكرة شفوية لهذه الغاية في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨)

وإن المملكة المتحدة تنتهك المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية بتماديها، دون إبداء أي أسباب، في رفض اتصال المسؤولين القنصليين الروس بالسيدة سكريبال، وهو ما تقتضيه اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣. فلأكثر من أسبوعين لم نستطع التحقق بصورة موثوقة مما حدث لمواطنتنا ومن حالتها الحقيقية في الوقت الحاضر.

وقد فتح مكتب التحقيق في القضايا البارزة التابع للجنة التحقيق الروسي، في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، تحقيا جنائيا في محاولة قتل المواطنة الروسية، يوليا سكريبال، مع سبق الإصرار، وتعريض عموم الناس للخطر على التراب البريطاني.

وسيجرى التحقيق وفقا للقانون الروسي وللقانون الدولي. ويعتزم المحققون إشراك خبراء ذوي مؤهلات عالية في التحقيق.

والمحققون على أهبة الاستعداد للعمل مع السلطات البريطانية. ونتطلع إلى تعاون هذه السلطات.

٧ - وفي البيانات التي قدمها الاتحاد الروسي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المحافل الدولية، دعا الاتحاد باستمرار وبإلحاح إلى إجراء تحقيق مهني شامل وكامل في جميع الجرائم التي تنطوي على استخدام العوامل السمية وإلى محاسبة الأطراف المذنبة.

ونحن على استعداد للتعاون الكامل والشفاف مع المملكة المتحدة من أجل تبديد أي شواغل في إطار ثنائي، ومن خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي إطار صكوك دولية أخرى، ضمن مقتضيات القانون الدولي.

إن روسيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي وطرفا بنية خالصة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لن تستخدم أبدا لغة الإنذارات النهائية أو ترد على الأسئلة الشفوية غير الرسمية.

وإن إجراءات البلدان الغربية في قضية سكريبال، التي افتعلتها هي نفسها، تجافي قواعد القانون الدولي والقانون الدولي العرفي والمنطق السليم. وبطبيعة الحال، فإننا نحتفظ بسجل دقيق عن كل ذلك. وعندما يحين الوقت، ستحال الأطراف المذنبة إلى العدالة.